دراسة مقارنة فى بعض آثار الخلاف اللغوى بين الفصحى وعامية ام درمان

السعيد محمد بدوى

إن محاولة المقارنة بين نظام صوتى لإحدى العاميات — كعامية أم درمان مثلا — وبين ما يسمى بالفصحى — مطلقا من كل قيد — أمر لايمكن تحقيقه . فمصطلح « الفصحى » — وهو من أكثر المصطلحات الدائرة فى الدراسات العربية شيوعا — مصطلح غامض عسير التحديد . وتزداد صعوبته إذا أصررنا على إدخال جانب الأصوات فى مدلوله وهو جانب لاتتم مقومات أية لغة بدونه .

وغموض مدلول « الفصحى » فى جانب الأصوات بالذات له أسبابه التاريخية . فالأقدمون — على كثرة ماكتبوا عن اللغة العربية وخصائصها — لم يقدموا لنا نظاما موحدا يخضع له الجانب الصوتى فيها فى الوقت الذى حاولوا فيه مثل هذا العمل فيما يختص بجانبى النحو والصرف ونجحوا فيهما نجاحا ظاهرا وخاصة فيما يتعلق بالجانب الصرفى .

ولانستطيع أن نصف بالتقصير عدم محاولة القدامى جمع الصفات الصوتية للعربية تحت نظام موحد ، إذا ما أخذنا فى الاعتبار الدافع الذى حملهم على دراسة العربية : وهو حماية القرآن من أن يستغلق على الألسنة والأفهام . بل على العكس كان إحجامهم عن مثل ذلك التوحيد يتفق تماما مع مقتضى الرخصة التى وردت فى حديث « أنزل القرآن على سبعة أحرف فاقرءوا بأيها شئتم » . فعلى الرغم من كثرة الخلاف الذى دار — ولايزال يدور — حول فهم هذا الحديث فهناك قدر يتفق عليه جميع من تعرضوا له بالشرح

* يود كاتب المقال ان يعبر عن امتنانه للمساعدة التى قدمها له « الطيب الفاتح قريب الله » — الطالب بالفرقة الرابعة بكلية الآداب بالجامعة الاسلامية — باعتباره ممثلا للهجة امدرمان . فلو لا الساعات الطوال التى سمح بها من وقته عن طيب خاطر لما كان بالامكان اتمام هذا البحث .

والتعليق ، وهو إباحة قراءة القرآن بالصفات الصوتية التى تقتضيها لهجة القارىء من العرب فى عصر النبى مادامت هذه القراءة لاتغير الصورة الكتابية أو المعنوية (١) . (مثل ترقيق الراء وتفخيمها فى نفس الموضع ، وإمالة الألف وعدم إمالتها « وتعطيش » الجيم وعدم تعطيشها ، وغير ذلك من الصفات التى لم تسجلها آذان القدماء أو كتبهم — كالنبر مثلا — إذ لم يروا فى شىء من ذلك خطرا يحول دون عملية الفهم والإفهام .)

وإلى جانب الصعوبة الناشئة عن عدم وضع علماء العرب لنظام صوتى موحد للغة العربية فى عصر التدوين — أو بسبب صنيعهم هذا ، وبصرف النظر عن الدافع إليه — فقد نشأت صعوبة أخرى نتيجة لرحلة « الفصحى» إلى الأمصار المختلفة وتوطنها فيها واكتسابها بذلك فى كل قطر حلت فيه — ونتيجة لعوامل لامحل لذكرها هنا — صفات صوتية محلية أصبح من اليسير معها أن نميز فى الوقت الحاضر بين أنواع من « الفصحى» : كالفصحى المصرية ، والفصحى السودانية ، والفصحى السورية . . . الخ .

ومن اليسير الآن على المثقف العربى عند استماعه لخطيب « فصيح » يلتزم قواعد النحو والصرف ويجرى على مقتضيات اللغة فى صورة كلماته — من اليسير على مثل هذا المثقف أن يكتشف مصرية الخطيب إن كان مصريا وسودانيته إن كان سودانيا . . الخ . أى من اليسير عليه أن يصنف « فصحى» الخطيب وينسبها إلى القطر الذى نشأت فيه .

ونتيجة كل ذلك أن مصطلح الفصحى الذى يستخدم مطلقا من كل قيد أصبح فى الوقت الحاضر — على الأخص — يضم تحته صفات صوتية متباينة ويصدق على نظم صوتية متعددة فى الوقت نفسه . ومقتضى ذلك أنه قد صار لزاما على الباحث قبل الإقدام

---

١ — يقول ابن الجزرى : « وأما نحو اختلاف الاظهار والادغام والروم والاشمام والترقيق، والنقل ، مما يعبر عنه فى اصطلاح علماء هذا الفن بالاصول ، فهذا ليس من الاختلاف الذى يتنوع فيه اللفظ والمعنى ، لان هذه الصفات المتنوعة فى أداء اللفظ لا تخرجه عن أن يكون لفظا واحدا . ولئن فرض فيكون من الوجه الاول وهو الذى لا تتغير فيه الصورة والمعنى»النشر جـ ١ ص ٢٦ .

على دراسة تتناول صفات « الفصحى» الصوتية — أن يقدم تعريفا علميا للمقصود بهذا المصطلح فى دراسته ، وإلا اختلطت مادة البحث وتضاربت مصادره فيعسر بذلك الوصول إلى نتائج علمية موحدة .

ومع ذلك فتقديم تعريف علمى للفصحى المقصودة هنا — — أولأية فصحى أخرى بهذا المعنى — أمر عسير التحقيق . ويصدق ذلك بالنسبة لتعريف أية لهجة أو لغة من اللغات . فمثل ذلك العمل لايتسنى إلا باحدى وسيلتين :

الأولى : أن نقدم وصفا علميا كاملا لكل خصائص اللغة المقصودة ومفرداتها مما يستغرق بيانه مجلدات ومجلدات (ولا أعتقد أن مثل هذا العمل قد تم لأية لغة من لغات الأرض) .

والثانية : أن نجاوز الطريقة الأولى إلى ما نستطيعه فنقدم تحديدا — لاتعريفا — يقوم على أسس جغرافية أو اجتماعية أو جنسية أو على هذه جميعا . وهى الطريقة التى سنضطر إلى اتباعها هنا مؤكدين فى الوقت نفسه بأن مثل هذا التحديد لايمكن أن يعتبر تعريفا علميا بأية حال .

وعلى هذا — فالفصحى المقصودة هنا هى المتمثلة فى قراءة المجيدين من قراء القرآن بالسودان ، وهى المقصودة أيضاً فى كل استخدام لمصطلح الفصحى مطلقا من كل قيد فيما تبقى من هذا البحث.

وعقد المقارنة بين هذه الفصحى وبين مايمكن أن يسمى بعامية أم‌درمان — باعتبارها أهم اللهجات العربية فى السودان من الوجهة الاجتماعية — له ما يبرره من الوجهة العلمية الوصفية ، سواء أقلنا بأن العاميات الحديثة — بما فى ذلك العامية موضوع البحث — هى تطور مباشر عن « الفصحى » بعد أن انتقلت إلى البلدان المفتوحة واختلطت فيها الألسنة ، أم قلنا بأن العاميات الحديثة تطور عن عاميات عربية قديمه كانت تعيش جنبا إلى جنب مع اللغة الأدبية المشتركة ، ثم انتقلت هذه العاميات كما انتقلت اللغة المشتركة إلى البلدان المفتوحة ، وبقى كل من هذين النظامين (أى « الفصحى» و« العامية ») مفصولا إلى

حد كبير عن الآخر بفضل الثقافة والظروف الاجتماعية والمقام الخطابى . . . الخ — سواء أقلنا بهذا الرأى أو ذاك (١) فأسس المقارنة العلمية بين الفصحى وعامية أم‌درمان موجودة فعلا : فهما نظامان صوتيان يعيشان جنبا إلى جنب ويستخدمهما الفرد الواحد من أبناء الجماعة الواحدة كل فى ظرفه الاجتماعى . وهذان النظامان — وإن كان لكل منهما كيانه واستقلاله — يتصلان بصفات وخصائص صوتية تخضع للملاحظة ويمكن البرهنة عليها بقطع النظر عن وجود الصلات التاريخية بينهما (٢) ، وبقطع النظر عن حقيقة هذه الصلات .

وليس المقصود بالصلات هنا مظاهر التشابه وحدها . بل إن مظاهر « التخالف المطرد » وهى التى تكون نظاما من المقابلات الصوتية بين الاثنين — " Systems of Correspondences " أهم بكثير من مظاهر التشابه فى تقرير مثل ما نحن بصدده . . ومثل هذه المظاهر كثير بين الفصحى وعامية أم‌درمان . على أن ما يعنينا منها هنا ظاهرة سجلها الباحثون من قبل وهى تتمثل فى طريقة نطق أسماء مثل « كلب » ، « بدر » ، « برد » موقوفا عليها جميعا بالسكون . ففى الفصحى تسكن « عين » هذه الكلمات وأمثالها بينما تحرك العين فى عامية أم درمان بالطريقة التالية

فى الفصحى كَلْب Kalb ، بَدْر badr ، بَرْد : bard

فى العامية كِلب : Kalib ، بَدُر badur ، بَرِد barid

وقد لاحظ هذا الفرق هلميلسون فقال ما ترجمته « تتفادى (عامية السودان العربية) اجتماع الأصوات الساكنة فى نهاية الكلمة أو المقطع ، وذلك بادراج أصوات علة إضافية . وعلى هذا تصبح الأسماء من بناء فَعَلْ (fa ع l)

---

١ — فيما يتعلق بالمناقشات الدائرة حول هذه المشكلة ، وترجيح الآراء القوية فيها — انظر : عبد الرحمن أيوب . « محاضرات فى اللغة » . ص ٧٩ ومايليها . مطبعة المعارف ببغداد سنة ١٩٦٦ .

٢ — لا يعنى ذلك عدم أهمية الجانب التاريخى فى الدراسات اللغوية المقارنة ، بل يعنى فقط أنه ينبغى الفصل بين الدراسة التاريخية والطريقة الوصفية فى مراحلها الاولى على الاقل ، لان لكل منهما طريقته الخاصة فى البرهان . وبعد الوصول الى النتائج التى يؤدى اليها كل نوع على حدة ، يصبح من الممكن المقارنة بينهما واستخدامهما فى دراسات جديدة دون أن تختلط حقائق كل نوع .

وفِعْل : fi ع l وفُعْل : fuع l كالآتى

كَلِب : Kalib كَلْب : Kalb ، كِدِب : Kidib كِدْب : Kidb . . » (١)

على أن عبد المجيد عابدين لايقف — كما وقف هلليلسون و « ورسلى » (٢) — عند الصورة الخارجية لهذه الظاهرة ، بل يعتبرها — بحق — إحدى نتائج اختلاف البناء المقطعى بين الفصحى والعاميات العربية السودانية بصفة عامة . فيقول : « ولهجات السودان — فى الأغلب الأعم — تفر من المقاطع المزدوجة فرارا وتسعى إلى الخلاص منها بوسائل متنوعة بتنوع حالات الوصل والوقف . فلجأت إلى فتح الساكن الأخير . . ولجأت إلى تحريك الوسط الساكن فى الأسماء الثلاثية . . . (٣) »

ومن الواضح أن عابدين عندما يتحدث عن « فرار لهجات السودان من المقاطع المزدوجة » فإنما يعنى فرارها من ظاهرة مقررة « للفصحى» واختلاف اللغتين فى هذه الناحية يقوم على اختلاف الصور المقطعية لكل منهما . وهو خلاف يمكن تلخيصه على النحو التالى

بيان بالرموز المستخدمة : ص = صوت صحيح . مثل : ب ، ت . أو شبيه باللين وهما : الواو والياء
ع = صوت علة قصير (الحركة) من فتحه أو كسرة أو ضمة .
عع = صوت علة طويل (المد) ألف المد أو ياء المد أو واو المد .

للبناء المقطعى فى الفصحى ٦ صور : أربع منها تشترك فيها مع العامية (أى عامية أم درمان) وهى : ١ — ص ع ، ٢ — ص ع ع ، ٣ — ص ع ص ، ٤ — ص ع ع ص

1—S. Hillilson, Sudan Arabic Texts, P. XV, Cambridge, 1935.

2—A. Worsley, Sudanese Grammar, P. 9, London, 1925

٣ ـ عبد المجيد عابدين ، « من اصـــول اللهجات العربية فى الســودان » ص ٩٠ وما يليها ـ القاهرة ١٩٦٦ .

ومثالها من العامية الجملة « قامْ يدْعيهُ » فهى تتكون من أربع مقاطع بيانها : قامْ = ص ع ع ص ، يِدْ = ص ع ص ، عى = ص ع ع ، هُ = ص ع .

ومثالها من الفصحى الجملة : « وَطاردْناهْ » فهى تتكون أيضا من أربع مقاطع مماثلة هى : وَ = ص ع ، طا = ص ع ع ، رَدْ = ص ع ص ، ناهْ = ص ع ع ص .

وتنفرد الفصحى ببناءين هما من النوع الذى أطلق عليه عابدين اسم « المقطع المزدوج » (أى المقطع الذى ينتهى بصوتين صحيحين أو شبيهين بالعلة دون أن تتوسطهما حركة وبشرط الوقوف على آخره بالسكون) وهما :

١ — ص ع ص ص ، ٢ — ص ع ع ص ص . ومثال الأولى : المصدر « ضرْبْ » موقوفا عليه بالسكون . ومثال الثانى : اسم الفاعل « شادّ » موقوفا عليه بالسكون أيضا . وبالاضافة إلى الاختلاف البنائى لكل من هذين المقطعين عن الآخر فإن مجموعة « ص ص » فى مقطع « ص ع ع ص ص » لاتكون إلا من نوع واحد (أى من نوع المضعف بينما يمكن أن تكون هذه المجموعة فى مقطع « ص ع ص ص » من نوع واحد مثل المصدر شَدّ ، أو من نوعين مختلفين مثل المصدر « شرْبْ » موقوفا عليهما بالسكون .

وعلى الرغم من أن نسبة شيوع هذين النوعين من المقاطع المزدوجة فى الفصحى — وفى العاميات التى لازالت تستمسك بهما (مثل عامية القاهرة فيما يتعلق بمقطع « ص ع ص ص ») — هى أقل بكثير من نسبة شيوع غيرهما من المقاطع (وخاصة مقطع « ص ع ع ص ص » الذى لايتحقق فى الفصحى إلا فيما هو على بناء فاعل مشتقا من مضعف الثلاثى وبشرط الوقوف عليه بالسكون مثل : رادّ فارّ ؛ نادّ . الخ) — على الرغم من هذه القلة النسبية — فإن « اختفاءهما » من إحدى اللهجات ليس أمرا معدوم النتائج . فلايمكن أن يقع دون أن يؤثر على ظواهر وصفات أخرى من صفات هذه اللهجة . ذلك أن قواعد اللغة لاتوجد مستقلة إحداها عن الأخرى بل إنها معا تكوّن وحدة

شاملة أو ما يسمى « بالنظام المتكامل » — System — بحيث يتحقق للغة — عن طريق اطراده ووحدته — هدفها الاساسى : وهو إيجاد الاتصال بين أفراد الجماعة اللغوية الواحدة . (ويمكن تشبيه ذلك بالوحدة أو « النظام » الذى تكونه أرجل الكرسى الأربعة — على الرغم من أن لكل منها وجودا ذاتيا فى حد نفسه — وما يقتضيه ذلك من وجود التكامل بينها فى الطول والزاوية والاتجاه . . الخ بحيث يؤدى هذا التكامل إلى تحقيق الوظيفة التى صنع الكرسى من أجلها) . ولذلك فإذا حدث واختفى بعض أجزاء « النظام » اللغوى فلابد من إعادة تنسيق بقية الجوانب حتى يرجع إليه التوازن المطلوب لأداء وظيفته . (تماما كما يحدث عندما تتحطم واحدة من أرجل الكرسى الأربع . فمن الممكن أن يستعيد الكرسى توازنه — وبالتالى وظيفته — بالأرجل الثلاثة لو أتيح له نجار ماهر يعيد توزيعها على النقط الصحيحة من قاعدته . أى يكوّن لها نظاما جديدا مناسبا)

والأبنية المقطعية للغة هى بمثابة الهياكل العظمية لثروتها اللفظية . ولذلك فحدوث مثل هذا التغيير الجذرى فى تلك الأبنية — أى اختفاء صورتين من صورها الست — لابد وأن يستتبعه إعادة تنظيم الصور اللفظية للمفردات ، وخاصة تلك التى كان بناؤها المقطعى من النوعين اللذين استغنت عنهما اللغة حتى يعود للنظام مرة أخرى ما كان له من توازن واتساق . . يعنى أن « اختفاء الهياكل » التى كانت لبعض الكلمات مع « بقاء » هذه الكلمات فى محيط الاستعمال (لو جاز لنا استخدام هذه الطريقة المجازية فى التعبير) يلزم أن « تستعير » هذه الكلمات لنفسها بعض الهياكل الباقية مما يستتبع بالضرورة أن تعيد اللغة تشكيل أصوات هذه الكلمات و«تعديلها » بطريقة تتلاءم مع تلك الهياكل من ناحية وتتلاءم مع القوانين الصوتية لتلك اللغة من ناحية أخرى .

وقد تم للهجة ما « أرادت » . وتحقق ذلك (١) بوسائل أربع ذكر منها عابدين ثلاثا على سبيل المثال لا الحصر وهى :

١ — فتح الساكن الأخير فى مثل « لِبستْ » : فلو وقف عليها بالسكون لكانت مكونة من مقطعين : لِـ = ص ع ، بْستْ = ص ع ص ص (أى المقطع المزدوج) . ولذلك فتحريك التاء « يحول » الكلمة إلى ثلاثة مقاطع هى : لِـ = ص ع ، بِسْ = ص ع ص ، تَ = ص ع . وليس من بينها المقطع الممنوع .

٢ — تحريك الوسط الساكن فى الأسماء الثلاثية : فكلمة « عِجْل » — موقوفا عليها بالسكون — فى اللغة الفصحى هى من نوع « ص ع ص ص » ولكن تحريك الجيم بالكسر فى العامية يحولها إلى مقطعين من نوع ص ع × ص ع ص .

٣ — حذف الساكن الأخير : فالثلاثى المضعف — مثل كلمة « زىّ » = ص ع ص ص — يحذف منه الساكن الأخير لتصبح الكلمة مقطعا واحدا من نوع « ص ع ص » (٢)

أما الوسيلة الباقية فهى :

٤ — تحويل « ص » الأولى فى مجموعة « ص ص ص » من المقطع « ص ع ص ص » إلى صوت لين خالص . فكلمة رَأْسْ ص ع ص ص فى الفصحى يقابلها فى العامية راس = ص ع ع ص . وكلمة بَيْتْ (٣) = ص ع ص ص فى الفصحى يقابلها فى العامية بِيت = ص ع ع ص . (بالكسرة الممالة كما تسمى .)

---

١ — لابد من الاشارة هنا الى ان تصوير العلاقة بين العامية والفصحى — فيما يتعلق بالمشكلة التى نحن بصددها — على النحو المذكور ، انما يقصد به تقريبها من غير المتخصص فى الدراسات اللغوية . فالتعبير « باختفاء » ابنية بعض الكلمات العامية ، « واعادة » تشكيل اصوات هذه الكلمات ليس الا مجرد تصوير للمقابلات الصوتيه المطردة بين العامية والفصحى والتى لا يمكن الحكم علميا باسبقية احداها على الاخرى زمنيا الا بالادلة التاريخية التى يصعب توافرها . وحتى على فرض توافرها فلا مجال للاخذ بها منهجيا فى البحث الحاضر الذى يقوم على المنهج الوصفى دون سواه . كما ان التعبير « بارادة » اللهجة هذه التغييرات انما يشار به الى وجود قواعد تسير عليها فى هذه الناحية ، وهى التى سيتناولها البحث بالتفصيل فيما بقى منه .

٢ — المرجع السابق نفسه .

٣ — على اعتبار ان شبيه العلة — الياء الساكنة ومثلها الواو — يعتبر من الوجهة الوظيفية من بين الاصوات الصحيحة .

وأكثر هذه الوسائل الأربع شيوعاً من ناحية إحصائية بحتة — وأقربها لهذا السبب إلى الملاحظة — « تحريك وسط الاسم الثلاثى (الذى يسكن فى لهجات أخرى) بالفتح أو الضم أو الكسر (١) » وهو مادعاه هلليلسون « أدراج أصوات علة إضافية بين الصوتين الساكنين » .

واستخدام واحدة من هذه الوسائل دون الأخرى لايتم بطريق الصدفة ، ولايخضع لاختيار المتكلم وإرادته . بل يرجع أساسا إلى اختلاف الصفات الصوتية واللغوية للمفردات . أى إلى قواعد تجرى عليها اللغة . وهو ما يهدف إلى بيانه هذا البحث .

والقواعد التى تجرى عليها اللهجة فى هذه المسألة يمكن ردها إلى عاملين :

الأول : ما يمكن أن يسمى « عامل توحيد » :وهو نابع من طبيعة اللهجة ومن القوانين الداخلية التى تخضع لها . وتتلخص تلك القوانين هنا بصفة رئيسية فى نوعين :

١ — قوانين صوتية تقوم على طبيعة الأصوات التى تتألف منها الكلمة ، وترتيب هذه الأصوات فيها ، وتأثير كل منها فى الآخر بدرجات متفاوتة .

٢ — قوانين صرفية تقوم على نوع الكلمة من الناحية الاشتقاقية وهذا النوع من القوانين يحد من عموم القوانين الصوتية ، ويوجد نوعا من التضاد بين الكلمات المتشابهة صوتيا — كما سيأتى (٢)

ولما كان لهذين النوعين من القوانين صفة الاطراد — كل فى موضعه — كان لتأثيرها صفة الاطراد أيضاً .

الثانى : ما يمكن ان يسمى « عامل تفريق » : وهو نابع من مؤثرات خارجية على اللهجة ، وهى الكلمات المنقولة من اللغات التى تحتك

---

١ ـ عبد المجيد عابدين . المرجع السابق .ص ٧٥ .

٢ ـ يؤمن كاتب هذا البحث بان هناك تداخلا بين ما يسمى بـ « مستويات التحليل اللغوى » : " levels of analysis "(اى مستويات : الاصوات ، والصرف ، والنحو ، والدلالة ... الخ) وان من الضرورى ـ كما هو الحال هنا ـ ان يلجأ الباحث احيانا الى استخدام قوانين مستمدة من احد المستويات للتقنين لظواهر مستوى آخر .

بها أو تعايشها عن قرب أو عن بعد ، وخاصة الفصحى والانجليزية واللغات المحلية . وهذا العامل فردى بطبيعته ، كما أن تأثيره يختلف من كلمة إلى أخرى طبقا للطريقة التى تتفاعل بها أصوات الكلمة فى لغتها الأصلية مع أقرب الأصوات إليها فى لهجة أم درمان . ولذلك فإن أثره ينحصر فقط فى الكلمة المنقولة وحدها دون أن يخلق نظاماً أو قاعدة . فإذا تصادف وكانت نتيجة هذا التفاعل متفقة مع القوانين الصوتية للهجة دخلت الكلمة فى ثروتها وبنائها اللغوى ولم تعد هناك حاجة لتخصيصها بالذكر فى هذا البحث ، مثل كلمة : مِتِر : mitir (المنقولة عن كلمة metre الدالة على المقياس المعروف) التى تتفق تماما — بعد النقل — مع القوانين الصوتية للهجة ولاتختلف عن نظيراتها . مثل : شِبِر : shibir ، فِتِر : fitir ... الخ .

أما إذا لم تتفق الكلمة — بعد النقل — مع القوانين الصوتية للهجة فإنها فى تلك الحالة يجب ان تفرد بالذكر ، ويطلق عليها اسم « الاقتراض » كما سيأتى بيانه (١)

هذا وتختلف القواعد الصوتية والصرفية التى تسير عليها اللهجة فى تخلصها من المقطع المزدوج تبعا لاختلاف العوامل الآتية على الترتيب :

١ — طبيعة صوتى « ص ص » اللذين ينتهى بهما المقطع المزدوج فى الفصحى باعتبارهما مجموعة واحدة .

٢ — طبيعة صوت « ع » فى المقطع « ص ع ص ص » فى الفصحى .

٣ — طبيعة صوت « ص » الوسطى على حدة فى ذلك المقطع .

٤ — طبيعة صوت « ص » الأخيرة فى المقطع على حدة وتفصيل ذلك على النحو التالى :

---

١ — وعلى هذا يمكن القول بان الكلمة «المقترضة صوتيا » هى ما توافر فيهاشرطان :
ا — ان تكون منقولة من لهجةأو لغة اخرى .
ب — الا تتمشى مع القوانين الصوتيةللغة أو اللهجة التى انتقلت اليها ، سواء ابقيت لها كل صفاتها التى كانتلها فى لغتها الاصلية أم حرفت هذه الصفات بطريقة أو بأخرى .
اما اذا تمشت الكلمة المنقولةمع قوانين اللغة التى انتقلت اليها فانها فى تلك الحالة تكون « اقتراضاتاريخيا » فقط .

أولا : المقاطع المزدوجة التى يكـــون فيها الصوتان الاخـيران فى الفصحى من نوع واحد ((المضعف)) :

هذه المقاطع التى تنتهى بما يعرف « بالصوت المشدد » يختلف حكمها فى العامية تبعا للنوع الاشتقاقى الذى تنتمى إليه الكلمة التى تشتمل عليها :

أ ـ فاذا كـانت الكلمة مـن نوع الفعـل يحـرك الصـوت الصحيـح الأخير بالفتح . قارن :

الفصحى : مارَدّ (موقوفا عليها بالسكون) = ص ع ص ص

العامية : مارَدَّ (بفتح الدال) = ص ع ص × ص ع

أى أن ما كان مقطعا مزدوجا فى الفصحى قد أصبح فى العامية مقطعين من الأنواع التى تقبلها . وينطبق هذا الحكم أيضاً على المقاطع التى يكون فيها أحد صوتى المشدد (الثانى دائما) تاء الضمير . مثل الجملة العامية : سَكتَّ ؟ (بالفتح) فى مقابل نظيرتها الفصحى : سكتّ (بسكون الوقف) .

هذا وتجدر الاشارة إلى أن المقطع « ص ع ع ص ص » لاينطبق عليه هذا الحكم ـ وإن كان مشدد الآخر دائما ـ لأنه لايرد منه ما هو على صورة الفعل

ب ـ واذا لم تكن الكلمة مـن نوع الفعل (كالمصدر مثلا) فان الصوت الأخير فى المقطع المزدوج يسقط . مثال ذلك .

ما جانى رَدْ (بالسكون) = ص ع ص . وينطبق هذا الحكم على المقطع المزدوج الذى يرد فى الفصحى من بناء « ص ع ع ص ص » مثل شادّ ، رادّ ، مادّ (اسم فاعل موقوف عليه بالسكون) فإنه يرد فى العامية من بناء « ص ع ع ص » ـ أى يحذف الساكن الأخير مثل « على ماله مادْ قدوّمه ؟ » .

كذلك ينطبق هذا الحكم على الحالات التى يكون فيها الصوت المشدد من نوع « الشبيه باللين (أى الواو والياء) مثل حَىْ ضَوْ . ولا يكون هذا النوع الأخير إلا من بناء « ص ع ص ص » الذى يتحول فى العامية إلى بناء « ص ع ص » .

ثانيا : المقاطع التى يكون فيها الصوتان الأخيران فى الفصحى من نوعين مختلفين :

(ولا يكون هذا النوع إلا من بناء « ص ع ص ص » إذ لا يوجد مقطع من بناء « ص ع ع ص ص » يكون فيه الصوتان الأخيران من نوعين مختلفين) .

وينقسم هذا النوع فى الفصحى إلى أربعة أقسام :

أ ــ ما كان فيه الصوتان المختلفان من نوع الشبيه باللين .

ب ــ ما كان فيه أول الصوتين المختلفين صحيحا والثانى شبيها باللين .

جـ ــ ما كان فيه أول الصوتين المختلفين شبيها باللين والثانى صحيحا .

د ــ ما كان فيه الصوتان المختلفان من نوع الصحيح .

وتختلف أحكام هذه الأنواع فى العامية على التفصيل التالى :

ا ــ ما كان فيه الصوتان الأخيران مختلفين ومن نوع الشبيه باللين :

ولم يسجل فى اللهجة من هذا النوع إلا ثمان كلمات ، وكلها مما تقدم فيه الواو على الياء . والقاعدة فى هذا النوع أن « تتحول » الياء الساكنة التى تلى الواو إلى أقرب الحركات شبها بها وهى الكسرة الطويلة (أى ما يسمى بياء المد) مثل : عَوِى : awii ، كَوِى : Kawii ، لَوِى : lawii.

وبهذا يتحول ما جاء فى الفصحى من بناء « ص ع ص ص » إلى مقطعين فى اللهجة من نوع « ص ع » ، « ص ع ع » ــ على هذا الترتيب ــ وهما من الأبنية المقبولة لديها .

هذا وإلى جانب كلمة « رَوِى : rawii » التى تستخدم فى العامية توجد أيضاً كلمة « رَىْ » وهى وإن كانت من بناء « ص ع ص » الذى لاتمنعه اللهجة ، إلا أنها لاتتفق مع القوانين الصوتية التى تتبعها بقية الكلمات المشابهة . وتستخدم هذه الكلمة الأخيرة عند

الحديث عن « مصلحة الرى » و « مشروعات الرى » وأشباههما . ولهذا فهى تعتبر « اقتراضا » من الفصحى لغرض خاص ، ولا يمكن أن تعد مرادفا للكلمة الأولى « رَوِى » — على الرغم من التشابه المعنوى — إذ أن لكل منهما ظرفه الاجتماعى والثقافى الذى لاتشركه الأخرى فيه . فلا يقال مثلا : « مصلحة الروى» ولا « مشروعات الروى » . . . الخ .

ب ـ ما كان فيه اول الصوتين المختلفين صحيحا والثانى شبيها باللين :

وينقسم هذا النوع إلى قسمين تبعا لكون صوت العلة فى مقطع « ص ع ص ص » كسرة أو فتحة . وذلك على النحو التالى

١ ـ ما كانت فيه ((ع)) فى مقطع ((ص ع ص ص)) من هذا النوع كسرة :

وتجرى العامية فى هذا النوع على تحريك « ص » الأولى فى مجموعة « ص ص » بالكسرة مماثلة للكسرة السابقة عليها . قارن :

الفصحى : عِرْىٌ : عiry = ص ع + ص ص .
العامية : عِرِى : عiriy = ص ع + ص ع ص .

ويصدق هذا الحكم أيضاً على ما كان شبيه العلة فيه واوا مثل :
العامية : جِرِوْ : jiriw = ص ع + ص ع ص .

فالمعول هنا على حركة الصحيح الأول فى المقطع لاعلى نوعيه شبيه اللين .

٢ ـ ما كانت فيه ((ع)) فى مقطع ((ص ع ص ص)) من هذا النوع فتحة :

وينقسم هذا النوع بدوره إلى ثلاثة أقسام :

أ ـ ماكان الشبيه باللين فيه واوا :

فى هذه الحالة تحرك « ص » الأولى فى مجموعة « ص ص » من المقطع بالضمة مناسبة لنوعية الشبيه باللين الذى يليها . قارن :

الفصحى : دَلْوْ : dalw ، عَفْو : afw = صع ص ص .
العامية : دَلُوْ : daluw ، عَفُوْ : afuw = صع + صع ص.

ب ـ ماكان فيه الشبيه باللين ياءوالصحيح السابق عليها همزة :

وفى هذه الحالة تختفى الهمزة ويعوض عنها بتطويل الفتحة القصيرة السابقة عليها لتصبح ألف مد (أى تسهل الهمزة كما دعا القدماء هذه الظاهرة) . فيتحول المقطع « ص ع ص ص»إلي« ص ع ع ص » فى العاميةوهو مما تبيحه قواعدها . مثال :

االفصحى : رَأىْ : ra'y = ص ع ص ص
العامية : راى : raay = ص ع ع ص .

وعلى الرغم من أنه لايوجد فى العامية من هذا النوع إلا كلمة واحدة هى « راى » فإنها تتفق فى القاعدة التى تسير عليها مع الكلمات المشابهة لها بناء من الأنواع الأخرى مثل « راس » مما يجعل من الضرورى إفرادها بالذكر هنا .

ج ـ ما كان فيه الشبيه باللين ياءوالصحيح السابق عليها غير همزة :

أما فى هذه الحالة فإن الصحيح الواقع قبل الياء يحرك بأقرب الحركات مناسبة لها وهى الكسرة ، قارن :

الفصحى : مَشْىْ : mashy ، جَرْىْ : jary = صع ص ص
العامية : مَشِىْ : mashiy جَرِىْ : jariy = صع ص ع ص

على أن المتكلمين باللهجة كثيرا ما يسقطون الياء فى الحديث السريع ويكتفون بالكسرة القصيرة فيقولون : مَشِ : mashi، جَرِ : jari . ويصدق مثل ذلك على ما كان الشبيه باللين فيه واوا (وهو الوارد فى قسم « أ » السابق ذكره) إذ يكتفون فيه بالضمة القصيرة بعد إسقاط الواو فى الظروف المشابهة فيقولون : عَفُ : afu ، دَلُ : dalu . . . الخ .

د ـ ما كان فيه أول الصوتين المختلفين شبيها باللين والثانى صحيحا :

وينقسم هذا النوع إلى قسمين تبعا لكون الصحيح الأخير تاء الضمير أو غيرها :

١ ـ ما كان فيه الصحيح الأخير تاء الضمير :

(ولايتحقق ذلك إلا فى حالة الفعل الماضى المعتل الآخر والمسند لضمير المتكلم أو المخاطب المفرد المذكر) .

وفى هذه الحالة « يتحول » الشبيه باللين مع الحركة السابقة عليه الواردان فى الفصحى إلى الكسرة الطويلة الممالة فى العامية (والكسرة الممالة الطويلة ، والقصيرة ـ مثلها فى ذلك مثل الضمة الممالة الطويلة والقصيرة ـ لاتوجد إلا فى العاميات الحديثة . وسيرمز إلى كل منها بالرموز الآتية على الترتيب : « ee » « e » « 00 » « 0 » . هذا وقد رمز لمقابلاتها الخالصة فى كل من الفصحى والعامية بالرموز الآتية على التوالى : « ii » ، « i » « uu » ، « u » ،) (١) ويصدق ذلك على كل الحالات المشابهة سواء أكان الشبيه باللين واوا أو ياء فى الفصحى . ومع هذا التغير الصوتى يصبح مقطع « ص ع ص ص » الوارد فى الفصحى « ص ع ع ص » فى العامية وهو مما تبيحه قواعدها :

الفصحى : رَمَيْتْ : ramayt = ص ع + ص ع ص ص

العامية : رَمِيت : rameet = ص ع + ص ع ع ص

الفصحى : دَعَوْتْ : daɛawt = ص ع + ص ع ص ص

العامية : دَعِيتْ : daɛeet = ص ع + ص ع ص ص

٢ ـ ما كان فيه الصحيح الأخير غير تاء الضمير :

وينقسم هذا النوع ـ خلافا للنوع رقم « ١ » السابق ـ إلى قسمين تبعا لنوعية الشبيه باللين .

---

١ ـ يضع الدكتور عساكر اقواسا تحت رموز الحركات الخالصة للدلالة على مقابلاتها الممالة . وقد حالت امكانيات المطبعة دون استخدام هذا النظام هنا . انظر العدد الاول من « مجلة الدراسات السودانية » ص ١٠٨ ـ يوليو سنة ١٩٦٨ .

ا ـ ماكان الشبيه باللين فيه واوا:

فى هذه الحالة تتحول الواو الساكنة مع الحركة السابقة عليها فى الفصحى إلى ضمة طويلة ممالة فى العامية . قارن :

الفصحى : نَوْم nawm ، لَوْم lawm = ص ع ص ص
العامية : نُوم Noom ، لُوم loom = ص ع ع ص .

ب ـ ماكان الشبيه باللين فيه ياء:

وهو يشبه النوع الوارد فى «أ» فيما عدا أن الياء الساكنة مع الضمة السابقة عليها الواردتين فى الفصحى يستعاض عنهما بالكسرة الممالة الطويلة فى العامية . قارن :

الفصحى : بَيْت bayt ، بَيْن bayn = ص ع ص ص
العامية : بِيت beet ، بِين been = ص ع ع ص

هذا ويلعب العامل الصرفى دورا هاما فى التفريق بين النوعين الواردين فى قسمى (١) ، (٢) هنا . فعلى الرغم من تشابهما الصوتى فى الفصحى (إذ أن كلامنهما ينتهى بصحيح مسبوق بشبيه بالعلة) فإن مقابلهما فى العامية يختلف اختلافا كبيرا من الناحية الصوتية . ويوازى هذا الاختلاف الصوتى اختلاف آخر فى النوع الاشتقاقى لكل منهما . فعدم التفريق فى العامية بين ما أصله فى الفصحى الواو أو الياء هو علامة للفعل (أى قسم ١) تقابلها علامة الاسم (فى قسم ٢) وهى التفريق بين ما هو بالواو وما هو بالياء . قارن . :

قسم (١) — الفعل :

الفصحى : رَجَوْتْ: rajawt : العاميه : رَجيت : rajeet
: رَمَيْتْ: ramayt : رَميت : rameet

قسم (٢) — الاسم :

الفصحى : مَوْت : mawt : العامية : موت : moot
: بَيْتْ : bayt : بِيت : beet

ج ـ ما كان فيه الصوتان المختلفان من نوع الصحيح :

وينقسم هذا النوع تبعا لكون الصحيح الأخير تاء الضمير أو غيرها :

١ ــ ما كان فيــه الصحــيح الأخــير تاء الضمير :

ولا يتحقق ذلك إلا فى حالة الفعل الماضى صحيح الآخر والمسند لضمير المتكلم أو المخاطب المفرد المذكر وبشرط الوقوف عليه بالسكون مما ينتج عنه انتهاء الفعل فى الفصحى بالمقطع المزدوج « ص ع ص ص » ، مثل فَهِمْتْ : fahimt . وفى تلك الحالة تعمد العامية إلى تحريك التاء بالفتحة مما يعطى الكلمة بناء مقطعيا يتفق مع قواعدها . قارن :

الفصحى : كَتبْتْ : katabt = ص ع + ص ع ص ص

العامية : كتَبْتَ : katabta = ص ع + ص ع ص + ص ع

٢ ــ ما كان فيه الصحيح الأخير غير تاء الضمير :

وينقسم هذا النوع إلى قسمين تبعا لكون الأول من الصحيحين همزة أو غير همزة . كالآتى

أ ــ ما كان فيه « ص » الأولى فى مجموعة « ص ص » همزة :

وهذا النوع ينقسم بدوره إلى ثلاثة أقسام تبعا لنوعية صوت العلة فى المقطع « ص ع ص ص » فى الفصحى على النحوالتالى :

١ ــ ما كانت الحــركة السابقة على الهمزة فيه فتحه :

وحكمه أن « تسهل » الهمزة فى العامية فتطول الفتحة وتتحول إلى ألف مد . قارن :

الفصحى : رأْس : ra's ، فأْر : fa'r = ص ع ص ص

العامية : راس : raas ، فار : faar = ص ع ع ص

٢ ــ ما كانت الحركة السابقة عــلى الهمزة فيه كسرة :

وحكمه أن تسهل فيه الهمزة أيضاً فى العامية فتطول الكسرة وتتحول إلى ياء مد . قارن :

الفصحى : بِئْر : bi'r ، ذِئْب : dhi'b: = ص ع ص ص

العامية : بِير : biir ، ديب : diib = ص ع ع ص

٣ ـ ما كانت الحركة السابقة على الهمزة فيه ضمه :

ويختلف حكم هذا النوع فى العامية عن حكم قسيميه السابقين فى أن همزته تبقى (تحقق) مع تحريكها بالضمة مناسبة للضمة السابقة عليها . قارن :

الفصحى : لُؤْمْ : luʾm ، شُؤْمْ : Shuʾm = ص ع ص ص

العامية : لُؤُمْ : Luʾum ، شُؤُمْ : Shuʾum = ص ع + ص ع ص

ب ـ ما كان فيه «ص» الأولى غير همزة و « ص » الثانية غير تاء الضمير فى مجموعة « ص ص » :

وهذا القسم هو أغنى الأقسام مادة ويمثل فى الواقع ـ من ناحية إحصائية مجردة ـ صلب البحث الذى نحن بصدده . وهو ينقسم أيضا إلى ثلاثة أقسام تبعا لنوعية صوت « ع » فى مقطع « ص ع ص ص » وذلك على النحو التالى :

١ ـ ما كانت حركة أوله كسرة :

تحرك « ص » الأولى فى مجموعة « ص ص » من هذا النوع (أى « ص » الوسطى بالكسرة مناسبة للكسرة السابقة عليها . وأمثلة هذا النوع كثيرة جدا ومنها الآتى :

الفصحى : (١) اِسْمْ : ʾism ، عِلْمْ : ʿilm ، شِبْرْ : Shibr

، سِعْرْ : Siʿr = ص ع ص ص

العامية : اِسِمْ ، ʾisim ، عِلِمْ : ʿilim ، شِبِر Shibir

، سِعِر : Siʿir = ص ع + ص ع ص

وفى الواقع تقضى القوانين الصوتية للهجة بألا يوجد بناء من هذا النوع تكون حركة أوله كسرة إلا وكانت حركة ثانيه كسرة أيضاً (للمناسبة) سواء أكان مقابله فى الفصحى مكسور الأول (كالأمثلة السابقة) أو غير مكسور الأول ولكن «تحول» فى العامية (عن طريق عوامل لامجال للبحث عنها هنا) إلى كسرة . مثل :

---

١ ـ تستخدم الرموز العربية فى هذا البحث للدلالة على الاصوات التى لا مقابل لها فى الابجدية اللاتينية مثل : ح ، خ ، ع غ ، ط ، ظ ، أ .

الفصحى : دُهْن ، تَحْتْ: ta-t = ص ع ص ص
العامية : دِهِن ، تِحِت: ti-t = ص ع × ص ع ص

وماورد من هذا النوع فى العامية من بناء « ص ع ص ص » (أى المقطع المزدوج الذى ترفضه قواعد اللهجة) فهو اقتراض لم يدخل بعد فى نطاق نظامها الصوتى . مثاله : وِنْشْ : winsh = ص ع ص ص

٢ ــ ما كانت حركة أوله ضمة :

وفى هذا النوع تحرك « ص » الوسطى بالضمة مناسبة للضمة التى تسبقها .

وأمثلة هذا النوع ــ مثله فى ذلك مثل النوع السابق ــ كثيرة ومطردة . ومنها :

الفصحى : عُمْرْ : ɛumr ، شُكْرْ: shukr ، بُعْد : buɛd
ظُهْر : ظ uhr = ص ع ص ص

العامية : عُمُرْ : ɛumur ، شُكرُ : Shukur ، بُعُد: buɛud
: ، ضُهُرُ : ضuhur = ص ع × ص ع ص

وتقضى القوانين الصوتية للهجة بألايوجد بناء من هذا النوع تكون أوله ضمة إلا وكانت حركة ثانيه ضمة أيضاً للمناسبة (مثل النوع السابق) سواء أكان مقابله فى الفصحى مضموم الأول كالأمثلة أو غير مضمومها ولكن ضم فى العامية . مثل :

الفصحى : بِيضْ : ض bii
العامية : بُيُضْ : ض buyu

وما ورد فى العامية من هذا النوع من بناء « ص ع ص ص » فهو اقتراض كالسابق مثل : بُنْط = ط bun = ص ع ص ص :

٣ ــ ما كانت حركة أوله فتحة :

هذا النوع كثير المادة متشعب الأقسام ، كما أن قواعده معقدة ، وليست بالاطراد الذى لقواعد الأنواع السابقة . ولكى يمكن استخلاص

هذه القواعد بدون إغفال لبعض جوانبها كان من الضرورى استقصاء أمثلة هذا النوع فى مرحلة جمع مادة البحث . ولذلك فقد اتبعت طريقة تشبه طريقة الخليل فى جمع مواد قاموسه الشهير « كتاب العين » . وتتلخص الطريقة التى اتبعت هنا فى الآتى :

لما كان فى مقطع « ص ع ص ص » ثلاثة مواضع الأصوات الصحيحة (« ص » الأولى ، « ص » الوسطى و « ص » الأخيرة) ، وكان فى اللهجة (إلى جانب أصوات الهمزة والواو والياء التى تناولها الجزء السابق من البحث) ٢٣ صوتا صحيحا يمكن لكل منها نظريا أن يحل فى أى من هذه المواضع الثلاثة — كانت الصور العقلية للكلمات التى بناؤها من هذا المقطع — فى حالة واحدة وهى حالة تحريك « ص » الأولى بالفتح — ١٢١٦٧ صورة . وقد عملت قوائم مفصلة بهذه الصور وعرضت واحدة واحدة على متكلم باللهجة (١) ، تتوافر فيه شروط الراوى اللغوى ، فرفض منها ما ليس فى الاستعمال ، وأقر الباقى وهو ٥٤٤ صورة فقط .

وقد نظمت هذه الكلمات بطرق مختلفة ، واقترح لها أكثر من حل . وكان الأساس فى تفضيل طريقة على أخرى هو مدى صلاحيتها للتقعيد لأكبر قدر من تلك الكلمات . أى بعبارة أخرى كلما قلت الاستثناءات التى تنتجها إحدى الطرق كلما كانت أكثر قبولا . فمثلا لوحظ أن أصوات التفخيم (ض ، ظ ، ط ؛ ص) ترتبط فى عدد كبير من الكلمات بوجود أصوات علة خلفية (الضمة والفتحة المفخمة) فيها وخاصة بين « ص » الوسطى و« ص » الأخيرة . مثال ذلك : قصُر : qaصur ، قَطر : qaطar ، فَضُل : faضul . . الخ كذلك لوحظ أن عدم وجود أصوات التفخيم كثيرا ما يرتبط بوجود أصوات العلة الأمامية (الكسرة والفتحة المرققة) فى نفس الموضع مثال ذلك : عَفَش : eafash ، كَسِب : Kasib ، . . الخ . ولذلك كان من الممكن محاولة تصنيف الـ ٥٤٤ كلمة على أساس التفخيم والترقيق فيها . (٢) ولكن وجد أن قسما لابأس به منها لايندرج

---

١ ــ على الرغم من ان لهذه الطريقة عيــوبا لا شك فيها ، الا انها وسيلة لجمع قدر كبير من الامثلة ، ومع ذلك فلا يوجد شك فى ان عددا من الكلمات قد ند عن الجمع .

٢ ــ عندما القى هذا البحث فى احدى الجلسات الدورية لمركز الابحاث السودانية اقتــرح احد الحاضرين ــ فى المناقشة التى تلتــ شيئا قريبا من تلك الطريقة .

تحت هذه القاعدة ، بل يتبع نهجا عكسيا فى الواقع . مثل :
قضِيم : gaضim ، وَصِل : waصil ، مَطِل :: mbil..الخ
وكل منهما يشتمل على صوت مفخم فى مركز « ص » الوسطى ومحرك فى الوقت نفسه بالكسرة .

اما الطريقة التى اتبعت اخيرا فهى تصنيف هذه الكلمات بصفة رئيسية على أساس التماثل الصوتى فى « ص » الوسطى . ثم ملاحظة تأثير « ص » الأخيرة من جهة ، وتأثير العامل الصرفى ـ الذى مر الحديث

عنه ـ من جهة أخرى . وهذه الطريقة ـ كغيرها من الطرق المرفوضة ـ لها استثناءات ، ولكنها لاتتجاوز الـ ١٢ كلمة من ٥٤٤ أى بنسبة ٢ فى المائة تقريبا . ونظرا لأن الطريقة المختارة هنا ـ على الرغم من تفسيرها للقسم الأكبر من الأمثلة ـ لايمكن أن تعتبر نهائية ، كان من الضرورى إثبات المجموعات المصنفة لـ ٥٤٤ كلمة المذكورة . تصنيف هذه الكلمات ـ كما تقدم ـ كان على أساس تماثل « ص » الوسطى فى كل مجموعة . بينما كان ترتيب المجموعات واحدة بعد الأخرى على أساس التقارب فى مخرج ص الوسطى فى كل مجموعة . وقد سهل ذلك عملية استخلاص القواعد كما سيأتى :

فى القوائم التالية تستخدم الحروف العربية واللاتينية فى دلالتها المعتادة فيما عدا الآتى :
c = أى صوت صحيح بلااستثناء = Consonant
(c) = أى صوت صحيح سوى « اللام » و « الراء » و « الميم » .
م = مصدر .
س = اسم (سوى المصدر)
x = استثناء على القاعدة
ق = اقتراض
هذا وقد اختيرت الرموز اللاتينية لإظهار الفروق فى أصوات اللين بوضوح

جدول توزيع الـ ٥٤٤ حالة المذكورة على أساس التشابه الصوتى فى ((ص)) الوسطى

١ ـ ماكانت فيه ((ص)) الوسطى b

Cabi (C) ٣٦ حالة
Cabur = ٢س
Cabul = ٢س
Cabir = ١ م
abil ح =١س x
nabag = ١س x
خab ص = ق

٢ ـ ماكانت فيه ((ص)) الوسطى m

Cami (C) = ١٢ حالة
Camur = ٤س
Camul = ٣س
nami l = ١س
غ amuص = س١x
Camc = ٣ق

٣ ـ ما كانت فيه ص الوسطى f

Cafi (C) = ٢٥حالة
Cafir = ٣ م
Cafil = ٣x٣ م
Cafac = x٣

٤ ـ ماكانت فيه ((ص)) الوسطى l

Calic = ٣٣ حالة
Calc = ٢ق

٥ ـ ماكانت فيه ((ص)) الوسوطى n

Canic ـ ١٤حالة
Canc = ٨ق

٦ ـ ماكانت فيه ((ص)) الوسطى r

Cari(C) = ٦٠ حالة
Carim = ٥م
Carc = ٢ق

٧ ـ ماكانت فيه ((ص)) الوسطى ط

Ca ط i(C) = ١٦ حالة
Caط ur = ٢ س
Caطul = ١ س
Caطil = ٢ م
qaطar = ١ س×

٨ ـ ماكانت فيه ((ص)) الوسطى ض

Caأضm = ٣ م
faضul = ١ س
عaضum = ١ س

٩ ـ ماكانت فيه «ص» الوسطى ص ١٠ ـ ماكانت فيه «ص» الوسطى ظ

Ca ص i(C) = ١١م	لايوجد فى الكلمات
Caصur = ٢ س	المسجلة من هذا البناء
Caصir = ٣ م	ما وسطه « ظ »
Caصil – ٣ م	
maصir = ١ س×	
gaصil = ١ س×	

١١ ـ ماكانت فيه «ص» الوسطى t ١٢ ـ ماكانت فيه «ص» الوسطى d

Cati(C) = ١٢حالةلا	Cadi(C) = ١٤حالة
Catir = ١ م	Cadur = ٤س
Catil = ٤ م	Cadil = ١ م
Catim = ٢ م	Cadim = ٢ م

١٣ ـ ماكانت فيه «ص» الوسطى S ١٤ ـ ماكانت فيه «ص» الوسطى Z

Casi(C) — ١٤حالة	Caz لايوجد (C) —١١حالة
Casir — ٢ م	Cazir — ١م
Casil — ١ م	Cazil — ٢م
Casim — ٢ م	Cazc — ١ق

١٥ ـ ماكانت فيه «ص» الوسطى sh ١٦ ـ ماكانت فيه «ص» الوسطى j

Cashi(C) — ٩ حالات	Caji(C) — ١٣حالة
Cashur —١س	Cajur — ٢س
خashum — ١س	Cajir — ٣ م
Cashir —٢م	Cajim — ٢ م
Cashil —١م	Cajim — ٢ س x
Cashc —١ق	Cajc — ١ ق

١٧ ـ ماكانت فيه «ص» الوسطى k

Caki(C) — ١٣ حالة
Cakil — ٢م
Cakim — ١م
Cakc — ٢ق

١٨ ـ ماكانت فيه «ص» الوسطى g

Cagi(C) — ٢٨ حالة
Cagur — ٢س
Cagul — ١س
Cagir — ٢م
Cagc — ١ق

---

١٩ ـ ماكانت فيه «ص» الوسطى خ

Ca خ ac — ٢س
Ca خ ic — ٤م
ba خ it — ١سx
Ca خ c — ٤ق

٢٠ ـ ماكانت فيه «ص» الوسطى غ

Ca غ ac — ٤س
Ca غ ic — ٣م

---

٢١ ـ ماكانت فيه «ص» الوسطى ع

Ca ع ac — ١١س
Ca ع ic — ١٦م
Ca ع c — ٣ق

٢٢ ـ ماكانت فيه «ص» الوسطى ح

Ca ح ac — ١١س
Ca ح ic — ١٣م
Ca ح c — ٣ق

---

٢٣ ـ ماكانت فيه «ص» الوسطى h

Cahac — ١٤ س
Cahic — ١٤ م
Cahc — ٣ ق

من دراسة المجموعات السابقة يتضح أن ما هو من بناء « ص ع ص ص » المفتوح الأول فى الفصحى (من غير الأنواع التى سبقت دراستها) ينتقل إلى العامية إما مفتوح الثانى أو مضمومه أو مكسوره وذلك على التفصيل الآتى :

١ ـ ما يحرك ثانيه بالفتح : (انظر المجموعات من ١٩ ـ ٢٣) :

يحرك الثانى بالفتح — من هذا النوع — مناسبة لحركة الاول بشرطين :

الأول : أن تكون « ص » الوسطى واحدا من الأصوات : خ ، غ ، ع ، ح ، هـ . (أى ما أسماه القدماء بـ « أصوات الحلق » وقد سبق بيان حكم ما وسطه همزة) .

الثانى : أن تكون الكلمة اسما لامصدرا . الأمثلة :

الخاء : نخل : naخal ، سخَل : saخal

الغين : بغل : baغal ، لغَم : laغam

العين : شعَر : shaعar رَعَد : raعad ، بعَد : baعad

قعَر : gaعar

الحاء : بحَر : baحar ، نحَل : naحal ، لحَد : laحad

فحَل : faحal

الهاء : شهَر : Shahar ، ضهَر : ahar ض ، ، مهَر : mahar

أهل : ahal

فإذا كان بناء الكلمة من نوع المصدر حرك صوت الحلق بالكسر بدل الفتح . قارن :

الخاء : شخِت : shaخit ، أخِد : aخid ، سخِط : saخiط

الغين : نغِز : naغiz ، مغِص ، صmaغi ، لغِف : laغif

العين : نعِت : naعit ، معِط : ط maعi ، دعِس : daعis

لعِن : laعin ،

الحاء : لحِس : laحis ، نحِت : naحit ، محِط : ط maحi

سحِب : saحib ،

الهاء : بهِر : bahir ، نهِب : nahib ، دهِس : dahis

بهِت : bahit ،

على أن قلة الأمثلة الواردة للخاء والغين المتوسطتين فى هذا النوع من الأبنية يجعل من الصعب إصدار حكم قاطع بشأنها . وإن كان التشابه الصوتى بينها وبين الثلاثة الأخرى من ناحية ، وعدم ورود

أمثلة كثيرة مناقضة من ناحية أخرى – يبيح القول بأنهما تتبعان عموما القاعدة العامة لهذا القسم .

وقد وردت أمثلة من المقطع المزدوج مما « ص » الوسطى فيه أحد الاصوات الخمسة المذكورة – سوى الغين – بدون تحريك وسطه . وتعتبر هذه الأمثلة – كما ذكر سابقا – من باب الاقتراض . أمثلة :

الخاء : دَخْل : daخl ، فَخْر : faخr = ص ع ص ص

العين : شَعْب : Shaع b ، نَعْش : naع sh = ص ع ص ص

الحاء : وَحْش : waح sh ، نَحْس : naح s = ص ع ص ص

الهاء : عَهْد : ahd ع ، سَهْل : Sahl = ص ع ص ص

هذا ولم تشمل الكلمات المجموعة مما « ص » الوسطى فيه أحد الأصوات الخمسة المذكورة – لم تشتمل على أى استثناء من القواعد المذكورة . ولكن من ناحية أخرى وردت اربع كلمات من مجموعات أخرى مفتوحة الأول والثانى دون أن يكون عينها أحد أصوات الحلق .

وهى : قَطر : gaطar ، نَبَق : nabag ،

نَفَع : nafa ع ، عَفَش : eafash ع . وتعتبر هذه الكلمات استثناء كل فى بابه كما جاء فى المجموعات المذكورة .

٢ – ما يحرك ثانيه بالضم :

تحرك « ص » الوسطى فى هذا النوع بالضم بثلاثة شروط :

الأول : ألا تكون « ص » الوسطى واحدا من الأصوات : خ ، غ ، ع ، ح ، ه

الثانى : أن تكون « ص » الأخيرة واحدا من الأصوات :

ل ، ر ، م

الثالث : أن يكون بناء الكلمة من نوع الاسم إلا المصدر

مثال ماتوافرت فيه الشروط :

ما آخره اللام : فَضْل : faضul ، عَقْل : eagul
رَطْل : raطul ، رَمْل : ramul
ما آخره الراء : قَصْر : gaصur ، قَبْر : gabur
بَدْر : badur ، عَصْر : eaصur
ما آخره الميم : خَشْم : khashum ، عَضْم : eaضum

فإذا انتفى الشرط الثالث ، أى كانت الكلمات من نوع المصدر ، فإن « ص » الوسطى تحرك بالكسر . قارن :

ما آخره اللام : نَقْل : nagil مَطْل : maطil ، سَطْل saطil

ما آخره الراء : حَصْر : iraصa ، عَصْر : iraصa ،
جَبْر : jabir
ما آخره الميم : قَسْم : gasim ، قَضْم : imaضa ،
هَضْم : imaضa

على أن المادة المجموعة قد اشتملت على مثالين يبرهنان خير برهان على أثر العامل الصرفى — بالرغم من اتحاد الطبيعة الصوتية — فى التفريق بين ما هو مصدر وبين ما هو غير مصدر من الأسماء . وهما كلمتا

عَصْر : uraصa (الصلاة أو وقت الصلاة) بالضم (اسم)
و عصر : iraصa (مصدر عَصَر : araصa) بالكسر .

هذا وقد وردت استثناءات على هذه القواعد هى الآتية :

ما آخره اللام : نَمْل : namil ، حَبْل : abilح
ما آخره الراء : مَصْر : iraصma
ما آخره الميم : حَجْم : ajimح

فهذه الكلمات غير مصادر وكان « حقها » — طبقاً للقواعد المذكورة أن يكون ثانيها محركا بالضم لا الكسر .

كذلك وردت كلمات من هذا النوع ببناء « ص ع ص ص » وهى « اقتراض » كما سبق منها :

مَكْر : makr ، حَزْم : azmح = ص ع ص ص

وتجدر الإشارة إلى أن عموم الشرط الثانى للأصوات: « ل – ر – ن » مستفاد من المجموعات المذكورة كوحدة . وإلا فإن هذه الأصوات الثلاثة ليست سواء فى ظهورها مع كل هذه المجموعات . فلم توجد أمثلة للميم فى مركز « ص » الأخيرة فى حالة كون « ص» الوسطى واحد من الأصوات الآتية :

ب – م – ف – ل – ن – ط – ص – ز – ق

كذلك لم ترد أمثلة للراء فى مركز «ص» الأخيرة مع كون « ص » الوسطى واحدا من الأصوات : ل – ن – ض – ك – ر .

ويصدق ذلك على اللام مع كون « ص » الأخيرة واحدا من : ل – ر – ن – ج .

على أن عدم ورود مثل هذه الأمثلة يرجع فى كثير من الحالات إلى الخصائص الصوتية لتركيب الثلاثى فى اللغة العربية وضرورة كون الأصوات التى يتركب منها بعيدة فى المخرج أحدها عن الآخر . (مثال ذلك : ندرة اجتماع الميم والباء فى المركزين الثانى والثالث ... الخ) أضف إلى ذلك أن عدم ورود أمثلة كثيرة مناقضة للقواعد المذكورة تبيح القول بأنها صحيحة وشاملة للحالات التى يرد فيها اجتماع أصوات تتفق والشروط المذكورة هنا .

٣ – ما يحرك ثانيه بالكسر :

تحرك « ص » الوسطى فى هذا النوع بالكسر فى الحالات التى لاتحرك فيها بالفتح أو الضم . وبيانها كالآتى :–

أ – المصادر التى تكون فيها « ص » الوسطى أحد الأصوات الحلقية الخمسة المذكورة فى قسم (١) أعلاه

ب – المصادر التى تكون فيها « ص » الأخيرة « لاما » أو « راء » أو « ميما » . وهى المذكورة فى قسم (٢) سابقا .

جـ – كل الحالات التى لم ينص عليها من قبل وهى ما لم تكن فيه « ص » الوسطى صوت حلق (من الأصوات الخمسة) ولا « ص» الأخيرة «ل» أو « ر » أو « ن » سواء أكانت أسماء أو مصادر .

الأمثلة

سَمِع : sami ، وَكت : wakit ، دَرِب : darib ، نَبع nabi

وأمثلة هذا النوع كثيرة وتبلغ ٤٢٦ كلمة من مجموع الكلمات التى تنطبق عليها الشروط ، وهى ٥٤٤ كلمة .

أما التوزيع النسبى لهذه الكلمات الـ ٥٤٤ بين الأقسام الثلاثة السابق ذكرها فهى كالتالى :—

١ — حالات الفتح : ٤٢ كلمة

٢ — حالات الضم : ٢٩ كلمة

٣ — حالات الكسر : ٤٢٦ كلمة بيانها كالتالى

أ — المصادر الحلقية = ٥٠ كلمة

ب — المصادر التى آخرها ل — ر — ن = ٦٦ كلمة

جـ — بقية الحالات = ٣١٠ كلمة

٤ — الاقتراض : ٣٥ كلمة

٥ — الاستثناء : ١٢ كلمة

وعلى الرغم من الاحتياط الذى بذل فى مرحلة الجمع فلايزعم كاتب البحث أن اللغة لاتشتمل إلا على ٥٤٤ كلمة من هذا النوع وإن كان من المرجح أن ماند عن الجمع لايخرج عن القواعد المذكورة.